



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئية
بلدية باجة



الدورة العادية الأولى لسنة
2021

للمجلس البلدي بباجة

الإثنين 14 جوان 2021

محضر جلسة جملي



الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

ولاية باجة

بلدية باجة

الدورة العادية الأولى للمجلس البلدي بباجة

ليوم الإثنين 14 جوان 2021

عملا بمقتضيات القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية ، وبناء على الإستدعاء الفردي الموجه الى كافة أعضاء المجلس البلدي بباجة بتاريخ 03 جوان 2021 تحت عدد 1464 والآتي نصه :

من رئيس بلدية باجة

إلى

السيد : مستشار بلدي

الموضوع : دعوة

يتشرف رئيس المجلس البلدي بدعوتكم لحضور اجتماع المجلس البلدي للدورة العادية الأولى لسنة 2021 التي تقرر عقدها يوم الإثنين 14 جوان 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الاجتماعات بقصر البلدية، وذلك للتداول في المسائل المدرجة بجدول الأعمال التالي :

I / المواضيع القارة

- 1- إستعراض نشاط المجلس بين الدورتين
- 2- إستعراض نشاط اللجان البلدية
- 3- إستعراض سير الإستخلاصات

4- إستعراض سير المشاريع

II / المواضيع الإدارية و المالية

- 1- تنقيح قرار مجموع الأعوان
- 2- تعديل وكالة الدفوعات
- 3- مشروع تحويل إعتمااد
- 4- المصادقة على ختم الحساب المالي لسنة 2020
- 5- النظر في إبرام إتفاقية اسناد مساعدات اجتماعية بين بلدية باجة والكاتب العام للنقابة الأساسية لأعوان بلدية باجة
- 6- تقييم القرار البلدي المتعلق بالتراخيص الإستثنائية للتزود بالمرافق العمومية
- 7- المصادقة على كراس شروط إستلزام المعاليم الموظفة على المقابر
- 8- ضبط تعريفه المعاليم الموظفة داخل المقابر
- 9- النظر في وضعية تزويد تقسيم بوزيان بالمرافق العمومية
- 10- المصادقة على كراس شروط لزمة المعاليم الموظفة على سوق بيع السيارات المستعملة
- 11- ضبط تعريفه المعاليم الموظفة داخل سوق بيع السيارات المستعملة

III / المواضيع مختلفة

- 1- النظر في مراجعة ثمن لزمة المعاليم الموظفة داخل السوق الأسبوعية للدواب و الحبوب و البقول الجافة
- 2- النظر في إقرار طريقة إستلزام فضاء المسبح البلدي على إثر 03 طلبات عروض بالظروف المغلقة بدون تقديم أية مشاركات
- 3- إعلام بقبول هبة

انعقدت جلسة الدورة العادية الأولى لسنة 2021 للمجلس البلدي بباجة يوم الإثنين 14 جوان

2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقصر البلدية برئاسة السيد محمد ياسر الغربي رئيس البلدية

وبحضور الأعضاء الآتي ذكرهم :

- مجدي البلاقي : رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف
- محمد نجيب الغربي : رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة
- بشير الزايدى : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة
- رهام الجبري : رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم

- كمال الوسلاتي: رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات
- فتحية بن الحاج قاسم : رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- رضوان الذيب :عضو
- رضا حسني :عضو
- المعز المعروفي :عضو
- خديجة بالدويهش : عضو
- محمد بن يوسف :عضو
- رجاء عرجون : عضو
- محسن خضر :عضو
- مروى البوعلي :عضو
- محمد أنيس بالليل :عضو
- أميمة البجاوي : عضو

وتغيب السيدات والسادة المستشارين الآتي ذكرهم : إيمان الماكني ، لطفي الخليع، منال العيادي، باسم الزواغي، وهيبة السالمي، يسرى النجار، مفيدة الطوبوي، صابر الغربي، أحلام الغربي، عدالة الخلوفي، سنية الغربي، أمين سعد، محمد بدر الورهاني.

وواكب أشغال الجلسة السادة : سامي المالكي مدير الشؤون الإدارية العامة مكلف والكاتب العام للبلدية ، سوفية العوادي مديرة النظافة ، فوزي النفزي كاهية مدير الشؤون المالية والإدارية ، فوزية المالكي رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية ومحمد الجبري كاهية مدير مكلف بالعمل الإجتماعي والثقافي.

وبعد التأكد من توفر النصاب وإمضاء ورقة الحضور من قبل كافة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين وعددهم سبعة عشرة (17) عضو ، افتتح رئيس البلدية الجلسة مرحبا بكافة الحاضرين وشاكرهم حضورهم ومواكبتهم أعمال المجلس البلدي مبينا أن هذه الدورة تم تأخيرها بسبب الوباء الصحية التي تعرّض لها السيد عادل بالطيبي الكاتب العام للبلدية متمنيا له الشفاء العاجل حتى يعود الى سالف نشاطه ثم رحب باسم الحاضرين بالعضو الجديد للمجلس البلدي السيد محمد بن يوسف عن قائمة حركة

نداء تونس معوض المرحوم كمال النفزي رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية الذي وافته المنية يوم 31 ديسمبر 2020 ، ثم أعطى إشارة إنطلاق المداولات التي جاءت على النحو التالي :

1- المواضيع القارة:

1-إستعراض نشاط المجلس بين الدورتين:

تولى السيد رئيس البلدية تلاوة تقرير مفصل عن نشاط المجلس بين الدورة العادية الرابعة لسنة 2020 المنعقدة بتاريخ 08 ديسمبر 2020 و الدورة العادية الأولى لسنة 2021 بتاريخ 14 جوان 2021 كمايلي:

*** سير المشاريع البلدية :**

قدم رئيس البلدية لمحة عن سير المشاريع البلدية خلال المدة الأخيرة وبيّن أن :

- مشروع تهذيب منطقة قصر مزوار المدرج ضمن مشاريع تهذيب الأحياء الشعبية الجيل الجديد بقيمة 2.5 مليار دينار تم الإعلان عن انطلاق الاشغال به بعد أن تم تذليل كافة الصعوبات التي اعترضته انجازه ومنها خاصة توفير قطعة أرض لاستغلالها في مجال تركيز محطة تطهير حتى يصبح وظيفيا.

- مشروع تهذيب منطقة حجر عمر: تم تأجيله في السنة السابقة بسبب عدم توفر التمويلات اللازمة المتمثلة في تمويل أجنبي وبعد أن تم تجاوز هذا الإشكال تم الحصول على الموافقة النهائية أخيرا وسينطلق انجازه في غضون شهر.

- مشروع التنوير العمومي قسط 2018: قاربت الأشغال على النهاية وهو مشروع بقيمة 368.500 دينار.

- مشروع تعبيد الطرقات بعنوان سنوات 2019 و 2020 : تم احالة ملف تقييم العروض لتعيين مكتب الدراسات على أنظار مراقبة المصاريف العمومية للتأشير عليه والإنطلاق لاحقا في الدراسة.

- **تركيز انارة تجميلية بشارع الحبيب بورقيبة** بالشراكة مع منظمة ALLIANCE CITYSEN: هذا المشروع بقيمة 400 أد ونحن بصدد دراسة بعض المقترحات ومنها تركيز انارة ذكية يقع التحكم فيها عن بعد.

- **مشروع تعبيد الطرقات بعنوان سنة 2018 بقيمة 1.200.817 أد:** تم إمضاء الإذن الإداري منذ 15 ماي 2021 وفي انتظار عقد اجتماع فني مع كافة الأطراف المعنية وخاصة المقاول ومختلف المتدخلين العموميين ومكتب الدراسات للمصادقة على الأمثلة الهندسية التنفيذية ثم بعد ذلك تتطلق الأشغال.

* **حملات النظافة والتعقيم:** تم اعداد برنامج حملات نظافة بكامل المنطقة البلدية ويقع تنفيذه بالتوازي مع حملات التعقيم للمرافق البلدية خاصة والمنطقة تشهد ارتفاعا متزيذا لعدد الإصابات بفيروس كورونا، وهناك مقترح لتركيز مستشفى عسكري ميداني بالقاعة الرياضية والذي سيتم عرضه على أنظار اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث وتنظيم النجدة.

* **المشاريع الرياضية المعطلة:** بيّن رئيس البلدية أنه هناك مشاكل بخصوص انجاز عدد من المشاريع الرياضية المعطلة على مستوى الجهة ومنها خاصة اسناد هذه المشاريع بطريقة التفاوض المباشر كتركيز السبورة اللامعة والتي تبين أن كراس الشروط الخاصة بهذا المشروع بها عدة نقائص، كذلك لابد من اتخاذ قرار بخصوص توقيت تعشيب الملعب الرئيسي طبيعا بالمركب الرياضي وذلك بحضور الأطراف المعنية تقاديا لماحصل خلال السنوات الفارطة، كما أشار الى امكانية تعشيب ملعب الرقبي على غرار ماتم انجازه بالملعب الفرعي المعشب المحاذي للملعب اصطناعيا.

* **الإدارة البلدية :** بصدد تنظيمها وهناك مقترحات لتحسين التنظيم الهيكلي وذلك عبر توسيعه لفتح الآفاق للأعوان والعملة بالإضافة الى معالجة المشاكل وتأمين التنسيق بين مختلف المصالح البلدية وتحسين مؤشرات الأداء.

ثمّ أحال الكلمة للسادة أعضاء المجلس البلدي لإبداء رأيهم بخصوص مقترح تركيز مستشفى عسكري ميداني لمجابهة الإنتشار السريع لفيروس كورونا بالجهة:

السيد بشير الزايدي رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة: اعتبر أن الوضع الوبائي خطير وصعب ويتجه الى حصول كارثة صحية. وأكد أن جهة باجة لم تأخذ حظها مثل بقية الولايات في المجال الصحي والمجلس البلدي مطالب باتخاذ قرارات عاجلة لإيقاف تطور الوضع نحو الأسوأ منها توصية الى السيد رئيس الجمهورية بإحداث مستشفى عسكري ميداني بالقاعة الرياضية المغطاة.

السيد محسن خضر عضو المجلس البلدي : بيّن أنه يوجد بباجة عدة مستودعات مغلقة يمكن تحسينها واستغلالها كمستشفى ميداني لمرضى كوفيد وهو مع احداث لجنة لتشجيع المواطنين على الإقبال على عملية التلقيح.

السيد محمد بن يوسف عضو المجلس البلدي: اعتبر أن باجة عريقة بتاريخها وهي غنية بالموارد لكن لم يقع استغلال ذلك لمصلحة الجهة وهو يطالب بالعمل أكثر لفائدة الجهة.

السيد المعز معروف عضو المجلس البلدي : طالب باتخاذ قرارات عاجلة لوقف تفشي المرض قبل التفكير في احداث مستشفى لمرضى كوفيد وغيرها من القرارات.

السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف: ذكر أنه منذ أن تاريخ 20 مارس 2020 وإلى حد الآن سجلنا وبكل وضوح أن بلدية باجة هي البلدية الوحيدة التي بقيت تعمل دون انقطاع وبما أن هذا الوباء شمل جميع كل المواطنين بالجهة ناهيك عن وجود 16 حالة من المصابين تعذر إيواؤهم بالمستشفى الجهوي الذي اصبح غير قادر على استيعاب المزيد من المرضى وكذلك بالمستشفيات الأخرى فإن البلدية مطالبة بتحمل مسؤولياتها وهو مع مقترح احداث مستشفى عسكري ميداني بالقاعة الرياضية المغطاة كما دعا المجلس البلدي لاتخاذ قرار لغلق الأسواق البلدية لكسر حلقات العدوى خاصة وأنه هناك واحد على الأقل من كل عائلة مصاب، وفي ظل تجاهل السلط الجهوية للوضع الوبائي الخطير يطالب المجلس البلدي باصدار بيان مباشر الى رئيس الجمهورية لتركييز هذا المستشفى الميداني .

السيد كمال الوسلاطي رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات: أكد على ضرورة اتخاذ اجراءات أخرى وقائية وعلى السلط الجهوية الأخرى المطالبة هي أيضا بتركيز مستشفى عسكري ميداني لتفادي الكارثة.

السيد محمد أنيس بالليل عضو المجلس: بيّن أنه يقع التحضير لتركيز مستشفى كوفيد بجانب المستشفى الجهوي والمشكل هو في توفير التجهيزات والإطارات الصحية وهو مع طلب تركيز مستشفى طبي عسكري متنقل بباجة.

السيد محمد نجيب الغربي رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة : بين أنه يساند مقترح وضع القاعة الرياضية المغطاة على ذمة رئاسة الجمهورية لتركيز مستشفى طبي عسكري ميداني.

وآثر هذا النقاش المطول والمستفيض اتفق الحاضرون على :

- دعوة اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث إلى فرض تطبيق قرار حظر الجولان والتشدد في تطبيق البروتوكول الصحي .

- اصدار بيان رسمي باسم المجلس البلدي لوضع القاعة الرياضية المغطاة على ذمة الدولة لاحداث مستشفى طبي عسكري ميداني لمرضى كوفيد.

- مراسلة رئيس الجمهورية بخصوص وضع القاعة الرياضية المغطاة على ذمة الدولة لتركيز مستشفى طبي ميداني لمرضى كوفيد.

- اعادة احياء اللجنة البلدية (خلية الأزمة) وتتكون من السادة : محسن خضر رئيس اللجنة والأعضاء ، بشير الزايدي ، معز المعروفي ، فتحية بن الحاج قاسم ، رجاء عرجون .

- تكوين لجنة تحسيسية لتدعيم منظومة الحث على التلقيح برئاسة رئيس البلدية والأعضاء:محمد أنيس بالليل ، خديجة بالدويهش، محمد نجيب الغربي ، مجدي البلاقي ، رهام الجبري.

2-إستعراض نشاط اللجان البلدية :

1- لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية :

عرض السيد بشير الزايري رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة تقرير اللجنة وبيّن أن عمل اللجنة تواصل رغم الظروف الصحية الصعبة ولاسيما في ذلك الوضع الوبائي الخطير التي تعيشه البلاد وقد وقع إحترام البروتوكول الصحي المعمول به وكانت أولى جلساتها مخصص للقيام بيوم دراسي بالإشتراك مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد في إطار برنامج " إدامة " المتعلق بتطبيقة " CIVITAS " وكان ذلك بتاريخ 15 مارس 2021 بحضور ممثلة المركز المذكور بباجة وأعضاء اللجنة والسيد سفيان المقعدي تقني سامي في الإعلامية ببلدية باجة

وحيث وقع التطرق إلى أهمية هذه التطبيقة الإلكترونية لما توفره من تقرب وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطن والمجتمع المدني في معرفة ومتابعة كل ما يتعلق بالعمل البلدي.

وحيث أنه من جهة أخرى فإن الإتفاقية المبرمة بين CILVNG وبلدية باجة في تحويل رقمنا بعض الخدمات البلدية قد نص عليه الفصل الخامس من الإتفاقية خاصة وأن ذلك يعتبر من ضمن مسؤوليات المركز هو دوره في المساهمة في الحملات الإعلامية.

كما أن العمل بهذه المنظومة ما زال في فترة التجربة بالنسبة لبلدية باجة علاوة على تعلق ذلك بإنتظار الاتفاق النهائي بين البلدية والمركز المذكور لاسيما في ذلك حل بعض الإشكاليات التقنية في الغرض إلى جانب تمتيع بلدية باجة بكامل الإستقلالية فيما يخص خادم الحاسوب SERVEUR وذلك تكريسا أيضا لمبدأ التدبير الحر.

وحيث أنه وبعد الاتفاق بين أعضاء اللجنة والمركز الدولي للحكم الرشيد والإدارة البلدية تم إقتراح ما يلي:

* عنوان اليوم الدراسي سيكون تحت شعار " مبدأ النفاذ إلى المعلومة دعامة للحكم المحلي "

* مكان إنعقاده قصر بلدية باجة.

* زمان إنعقاده يوم 07 أفريل 2021 بصفة مبدئية سيما وأن ذلك يتعلق بإتمام الاتفاق النهائي بين البلدية CILG-VNG ومدى التقدم في فترة التجربة الممنوحة في الغرض.

* تكفل رئيس اللجنة السيد بشير الزايري بالقيام بمحاضرة في هذا الخصوص بعنوان " مبدأ النفاذ إلى المعلومة بين الواقع والقانون "

* تكليف السيد حسام بن عروة خبير لدى المركز المذكور أو من ينوبه بالقيام بمحاضرة ثانية تحت عنوان "تطبيقة CIVITAS والمجتمع المدني".

* الاتفاق على أنه في صورة عدم التواصل إلى الاتفاق النهائي على القيام بهذا اليوم الدراسي والإعلامي قبل تاريخ 25 مارس 2021 فإن هذا الأمر يؤجل إلى موعد لاحق يحدد مستقبلا

ويخصص لتوزيع الأدوار حول التنظيم اللوجستي و الفني في هذا الخصوص إلى جانب الإستدعاءات الموجهة لمكونات المجتمع المدني و الإطارات البلدية المعنية

وعليه فإنه وتبعاً لتوصيات محضر جلسة 15 مارس 2021 المذكورة آنفاً فقد التأمّت يوم 25 مارس 2021 جلسة عمل بحضور السيد رئيس مصلحة الإعلامية بالبلدية و ذلك للنظر في إمكانية تثبيت تاريخ 7 أفريل 2021 للقيام باليوم الدراسي من عدمه.

وحيث وبعد سماع هذا الأخير وأخذ رأيه في الموضوع أفاد بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال القيام بذلك وفضل تأخير إجراء اليوم الدراسي إلى موعد لاحق مبرر ذلك بأن فترة التجربة وحب أن تمتد في الزمن لمدة إضافية أخرى وذلك قصد مزيد إعطاء بلدية باجة الفرصة للسيطرة على المعطيات وآليات التحكم في تطبيق " CIVITAS " تبعاً لخصوصية المنظومة الإعلامية للبلدية في إطار الإستقلالية التامة عن المركز المذكور.

وحيث وبعد النقاش المستفيض وقع الاتفاق على إرجاء القيام باليوم الدراسي إلى موعد لاحق تحدد تاريخه في جلسة تمهيدية مستقبلاً.

وأما في خصوص النقطة الثانية من جدول الأعمال فقد خصصت لمناقشة كراس شروط إنابة السادة المحامين لبلدية باجة وذلك تبعاً لتوصيات جلسة 16 جويلية 2020 وكان ذلك بحضور الأستاذ محمد علي الزلاوي رئيس الفرع الجهوي للمحامين بباجة والسيد فوزي النفزي بوصفه رئيس مصلحة المالية وعضو لجنة الفرز.

وحيث وبعد النقاش المستفيض وقع الاتفاق على ما يلي:

- * ضرورة نيابة أكثر من محامي ليكون العدد 3 محامين لدى التعقيب
- * المناقصة وحب أن تكون في ظرف مغلق.
- * المدة وحب أن تكون 3 سنوات وفقاً للفصل 10.
- * تغيير مصطلح التعريف بالإمضاء بمصطلح ختم المحامي تبعاً للفصل 19 من الملحق ع8دد
- * التنصيص على أن أتعاب المحامي يحددها وزير العدل والتجارة كما أن سقف الأجور لا يمكن تحديده مسبقاً إعتباراً وأن المحامي يمكن أن ينوب أكثر من مرة وفقاً للنزاعات المطروحة. (أكثر من ملف نزاع)
- * الاتفاق على أن كراس الشروط الحالية تنضوي تحت طائلة قانون الصفقات المحدد بامر 1039 لسنة 2014.

* الاتفاق على أن التعريفة الحالية تجاوزها الزمن ولا بد من تغييرها مواكبة للحياة الاقتصادية والمالية.

* الاتفاق على أن القضايا صغيرة الحجم يمكن فضها عن طريق الإدارة.

* تخصيص مبلغ قدره 35 ألف دينار لكل سنة على أن يكون المبلغ في حدود 105 ألف دينار لمدة 3 سنوات.

* التثبت من أن كراس شروط إنابة المحامين لبلدية باجة مشمولة بمنظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS التي تتطلب آليا وجود لجنة الفتح والتقييم أم أن ذلك مستثنى من المنظومة المذكورة.

* إستشارة الهيئة العليا للطلب العمومي في خصوص إنشاء لجنة خاصة.

* إحتساب عدد الإنتدابات إبتداء من 2016 وليس من تاريخ 2014 حسب كراس الشروط.

وعليه و كنتيجة لذلك فقد أكدت اللجنة على ضرورة إتمام السيد فوزي النفزي لكل المسائل المتعلقة باستشارة اللجنة العليا للطلب العمومي في أقرب وقت ممكن لتكون كراس الشروط المذكورة جاهزة و التي على أساسها يقع عرضها على أنظار السيدات و السادة المستشارين في الجلسة العامة العادية للمجلس البلدي المقرر يوم 7 ماي 2021.

أما الجلسات الخاصة بمناقشة كراس شروط سوق بيع السيارات بباجة فهي إمتداد لتوصيات جلسة 30مارس 2020.

وعليه فقد كانت 3 جلسات ماراطونية متتالية بمعدل جلسة كل أسبوع (8أفريل + 14 أفريل + 22 أفريل 2021) و ذلك بحضور الإطارات البلدية المعنية بذلك و كان ذلك بالإعتماد على كراس شروط بيع السيارات بتونس و إستئناسا بكراس شروط المسبح البلدي بباجة و قد كانت هذه الجلسات في إطار مناخ من التفاعل الإيجابي والنقاش المستفيض في تعدد الرؤى بين أعضاء اللجنة و السادة إطارات البلدية المشكورين على ذلك سواء في الجلسة الأولى التي خصصت لمناقشة الأربع العناوين الأولى و هي المقترضات العامة و شروط منح اللزمة و إجراءات الإستلزام و منح اللزمة و الآثار المترتبة عنها .

أما الجلسة الثانية بتاريخ 14 أفريل 2021 فقد كانت مشتركة مع لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف و التي خصصت لمناقشة فصول العناوين الأربعة المتبقية وهي واجبات صاحب اللزمة - المسؤولية والتأمين - الفسخ والنزاعات وتسليم العقار

أما الجلسة الثالثة والأخيرة بتاريخ 22 أبريل 2021 فكانت مخصصة لمزيد مناقشة كراس الشروط وتضمينها بالمرفقات اللازمة وكان ذلك بحضور رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية الذي ضمن الملاحظات الخاصة ببعض فصول كراس الشروط و دَوّن المرفقات الملحقة بها.

بالنسبة للفصول التي وقع تعديلها

*تحديد السعر الإفتتاحي بمبلغ قدره 8000 دينار.

*الفصل 5: تغيير مصطلح " مصلحة التراخيص الاقتصادية والأسواق " بمصطلح " يقع سحبها حسب الأنموذج المصاحب".

*إضافة مصطلح ملاحظة هامة قبل عنوان العرض المالي.

- العرض المالي يتكون من:

-إلتزام ممضى ومختوم

-مطبوعة ممضاة من طرف المشارك تسحب من مصلحة الترتيب والشؤون الإقتصادية

*الفصل السابع: تغيير كامل الفصل لتصبح صيغته كما يلي:

يتم إستلزام فضاء سوق السيارات عن طريق طلب عروض وتتولى اللجنة القارة لمشاريع اللزمات طبقا للأمر الحكومي عدد 16 لسنة 2020 المؤرخ في 20 ماي 2020 المتعلق بشروط وإجراءات منح اللزمات ومتابعتها.

الفصل التاسع: حذف مصطلح " وغير جدي "

إضافة مصطلح "غير" لتصبح الفقرة الأخيرة كما يلي:

" وفي صورة وصول عرض غير جدي تكون بلدية باجة في هاته الحالة ملزمة بإعادة إجراءات التثبيت "

الفصل 13 فقرة 3: تغيير مصطلح قدره 10 آلاف دينار لتصبح 10% من السعر الإفتتاحي

الفصل 15: إضافة ما يلي

حددت المعاليم المرخص للمستلزم بإستخلاصها 10 دنانير للسيارات السياحية و15 دينار للشاحنات و لا يمكن المطالبة بهذه المعاليم إلا بحساب يوم واحد في الأسبوع.

أما بالنسبة لتحديد المرفقات فكان على النحو التالي:

*إعداد بطاقة الإرشادات تحتوي على كافة المعطيات الخاصة بالمستلزم في إطار نموذج بطاقة إرشادات.

*إعداد نموذج الإلتزام يقوم بإمضائه صاحب اللزمة يقع إرفاقه بالملف.

*إعداد نموذج عرض مالي والمتكومن:

- إلتزام ممضى ومختوم.
- مطبوعة العرض المالي ممضاة من قبل المشارك.

3-إستعراض سير الإستخلاصات:

لقد كانت السنة المالية 2020 صعبة جدا وتميزت بكونها سنة وباء فيروس كورونا الذي فرض إعتماذ بروتوكولات صحية مشددة بداية من الأسبوع الأخير لشهر مارس إلى حدود 14 جوان 2020 وإن هذا الإجراء ساهم في تراجع ملحوظ في مختلف الموارد البلدية وخاصة منها مداخيل الأسواق المستلزمة، كما تجدر الملاحظة أن الإستخلاصات الحاصلة إلى منتصف شهر جوان 2021 تبقى في حدود متوسطة طالما أن نسبة الإستخلاصات الحاصلة ناهزت 35%. لمزيد الإطلاع على سير الإستخلاصات أعدت الإدارة البلدية جدولا مفصلا في الغرض :

متابعة سير الإستخلاصات إلى حدود 11 جوان 2021

عدد الفصل	بيان الموارد	تقديرات الميزانية	المداخيل المنجزة	النسبة مقارنة بالتقديرات
01101	المعلوم على العقارات المبنية	300.000.000	88.074.341	29%
01102	المعلوم على الأراضي غير المبنية	120.000.000	30.740.844	26%
01201	المقاييض الإعتيادية للمعلوم على المؤسسات	2240.000.000	1010.872.033	45%
01201 02	المبالغ المتأتية من صندوق دعم اللامركزية بعنوان حذف الحد الأقصى للمعلوم على المؤسسات....	250.000.000	00	0%
01202	المعلوم على النزل	10.000.000	00	0%
01203	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات.	3.000.000	1.484.630	50%
02101	مداخيل لزمة المعاليم المستوجبة بأسواق اليومية.		12.677.500	****
02102	مداخيل لزمة المعاليم المستوجبة بأسواق	876.750.000	187.875.000	22%

			الأسبوعية.	
19 %	62.500.000	325.500.000	مداخيل لزمة المعاليم المستوجبة بأسواق الجملة للخضر و الغلال.	02104
12 %	21.000.000	189.000.000	مداخيل لزمة معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام	02106
24 %	14.685.000	60.000.000	معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام .	02203
1 %	10.000	1.000.000	معلوم وقوف عن العربات بالطريق الطريق العام	02204
80 %	40.310.000	50.000.000	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	02205
78 %	7.798.899	10.000.000	معلوم عن أشغال تحت الطريق العام	02206
33 %	39.050.800	120.000.000	معلوم الإشهار	02207
1 %	785.000	70.000.000	مداخيل جبائية أخرى	02299
20 %	32.605.500	100.000.000	معلوم التعريف بالإمضاء	03101
17 %	5.536.250	20.000.000	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	03102
27 %	32.155.000	120.000.000	معاليم تسليم بطاقات الحالة المدنية	03103
18 %	289.000	2.000.000	معاليم تسليم الشهاد وال الحجج لأخرى	03199
43 %	1.290.000	3.000.000	معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن	03202
0.5 %	390.000	7.000.000	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	03203
29 %	13.359.400	45.000.000	معلوم رخص البناء	03206
44 %	4.485.570	10.000.000	معاليم رخص أخرى مسندة بمقتضى الترتيب الجاري بها العمل	03299
29 %	8.629.500	30.000.000	معاليم الإيواء بمستودع الحجز	03302
00 %		300.000.000	المقاييس الإعتيادية للمعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	03303 01
227 %	159.083.000	70.000.000	المبالغ المتأتية من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي بإعتماد آلية التعديل ...	03303 02
131 %	22.400.000	17.000.000	معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو التجارية أو الصناعية أو المهنية.	03304
11 %	105.000	1.000.000	معاليم أخرى مقابل إسناد خدمات	03399
35 %	3.505.000	10.000.000	مداخيل رياض الأطفال	04101
0 %	00	5.000.000	مداخيل القاعات الرياضية	04108
0 %	00	10.000.000	مداخيل قاعات العروض	04112

54 %	32.785.000	60.000.000	مداخل قاعات الأفراح	04113
54 %	143.907.833	270.000.000	مداخل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري	05101
42 %	6.385.658	15.000.000	مداخل كراء عقارات معدة لنشاط مهني	05102
58 %	9.321.000	16.000.000	مداخل كراء عقارات معدة لنشاط صناعي	05103
0 %	00	40.000.000	مداخل كراء عقارات معدة لنشاط فلاحي	05104
36 %	16.324.247	45.000.000	مداخل كراء عقارات معدة لنشاط سكني	05105
1 %	1.000.000	10.000.000	مداخل الحدائق العمومية	05107
0 %	00	50.000.000	مداخل كراء المسابح	05113
***	253.269		محاصيل بيع الأثاث الذي زال الإنتفاع به	05202
0 %	00	538.850.000	موارد منقولة من فواضل العنوان الأول للسنة السابقة	05401
150 %	22.600.000	15.000.000	مداخل المخالفات لترتيب حفظ الصحة والشرطة البيئية.	05403
0 %	00	1.000.000	مداخل المخالفات لترتيب العمرانية	05404
0 %	00	5.000.000	إسترجاع مصاريف إصلاح الطرقات والأرصفة	05406
406 %	8.128.640	2.000.000	مقايض مختلفة	05499
35 %	800.000.000	2280.000.000	المناب من الدعم السنوي بعنوان التسيير.	06101
33 %	2845.344.714	8723.100.000	جملة مداخل الميزانية	

4- متابعة سير المشاريع البلدية:

برغم الجهود الكبيرة و الاهتمام المتزايد من طرف الإدارة البلدية لموضوع متابعة مختلف المشاريع البلدية المدرجة بالبرامج السنوية للإستثمار و رغم توفيق البلدية في الحصول على موافقة اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية على جملة من المشاريع و خاصة منها مشروع تعبيد الطرقات قسط 2018 بكلفة مليون ومائتي ألف دينار ومشروع التنوير العمومي بكلفة 400 ألف دينار و مشروع إقتناء معدات نظافة في الأقسام المتعلقة بالحاويات الضخمة و الحاويات العادية و سلات المهملات بكلفة تناهز 250 ألف دينار إلا أنه ما زال عدد هام من المشاريع تشهد تأخرا في إنجازها و ذلك يعزى إلى ثلاث أسباب أساسية أولها كثرة المشاريع و تنوعها و ثانيها طول إجراءات إبرام الصفقات و تشعبها وثالثها النقص الفادح في الإطار البشري القادر على إدارة هذا الكم الهائل من المشاريع. وللغرض فقد ركزت الإدارة البلدية مجهودها في الأشهر القليلة الفارطة على تذليل كل

الصعوبات من أجل ضمان إنطلاقة موفقة لإنجاز مختلف المشاريع، حيث توفقت في إعداد كراسات الشروط و ضوابط المهمة قصد تعيين مكتب دراسات يكلف بإنجاز الدراسات الفنية و إعداد ملف طلب العروض لمشاريع البنية الأساسية و خاصة مشروع تعبيد الطرقات قسط 2020 و قسط 2021 و مشروع تعبيد الطرقات بمناطق التوسع و إنجاز مآوي للسيارات بكلفة جمالية تفوق 4,4 مليون دينار و قد تم إصدار إعلان طلب العروض في الغرض و تم فتح العروض و بصدد إتمام تقرير فرز العروض. كما توفقت الإدارة البلدية في إعداد كراس الشروط الخاص بمشروع إقتناء معدات النظافة وبالتوازي بالتنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان إنطلقت الإدارة البلدية في إتمام إعداد ملف طلب عروض لمختلف البناءات المدنية المبرمجة زيادة على الإنطلاق في تعيين مكتب دراسات لمشروع التنوير العمومي قسط 2021.

ويصلكم رفقة هذا قائمة في المشاريع :

ع/ر	بيان المشروع	الكلفة	سنة البرمجة	ملاحظات
01	تهيئة وتوسعة المستودع البلدي	320.165د	2016	تم تجميع هذه الصفقات في صفقة واحدة على أقساط وتم التنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز على أن يتم إعلان طلب العروض خلال شهر مارس 2021
02	إحداث محطة غسيل	191.614	2014	
03	تهيئة مصلحة الحالة المدنية	140.093	2017	
04	مشروع سوق الدواب	200.000	2017	
05	بناء روضة بلدية	419.950	2017	تم الترفيع في الإعتماد المخصص للمشروع وبصدد إتمام الدراسة للإنطلاق في إجراءات

إعلان طلب العروض				
تم تعيين مقاولة التي هي بصدد إتمام الملف التنفيذي للمشروع على أن تنطلق الأشغال فعلياً بعد شهر رمضان	2018	1.200.817	مشروع تعبيد الطرقات قسط 2018	06
تم تعيين مقاولة التي إنطلقت في الأشغال منذ 05 أبريل 2021	2018	368.500	مشروع التنوير العمومي قسط 2018	07
تم تجميع هذه الصفقات في صفقة واحدة ذات أقساط وتم إعداد كراس شروط خاصة بتعيين مكاتب دراسات وتم الإعلان عن طلب العروض الخاص بالدراسات يوم 19 فيفري 2021 و تم قبول العروض و فتحها و بصدد إعداد تقرير فرز العروض	2020	2.440.000	تعبيد الطرقات قسط 2020	08
	2020	900.000	تعبيد الطرقات بمناطق التوسع قسط 2020	09
	2021	800.000	تعبيد الطرقات قسط 2021	10
	2019	303.000	تهيئة مأوي للسيارات	11
تم إبرام إتفاقية شراكة مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد لإنجاز الدراسة الخاصة بهذا المشروع.	2019	500.000	تهيئة ساحة 14 جانفي	12
تم تجميع هذه المشاريع في صفقة واحدة وتسعى الإدارة إلى تعيين مكتب دراسات في الغرض عن طريق إستشارة خلال شهر أبريل الجاري	2020	300.000	مشروع التنوير العمومي بمناطق التوسع قسط 2020	13
	2021	370.000	مشروع التنوير العمومي قسط 2021	14
تم إقتناء قسطين من هذا المشروع و هما عدد 02 شاحنات وتم إصدار إعلان طلب العروض في بقية الأقساط وبصدد عرض تقرير تقييم العروض على أنظار لجنة الصفقات	2019	569.989	إقتناء معدات نظافة وطرقات قسط 2019	15
	2020	230.000	إقتناء معدات نظافة وطرقات قسط 2020	16
بصدد إعداد كراس الشروط لإصدار إعلان طلب عروض خلال شهر مارس 2021	2021	130.000	إقتناء معدات نظافة وطرقات قسط 2021	17
تم التخلي على المشروع في الوقت الراهن وتمت إضافة الإعتمادات إلى مشروع الروضة البلدية	2018	150.000	توسعة الإدارة الفرعية للأعوان والمالية	18
أنجز المشروع	2018	300.000	إقتناء وسائل نقل	19
تم التخلي على المشروع في الوقت الراهن وتمت	2018	70.000	صيانة المسلخ البلدي	20

إضافة الإعتمادات إلى مشروع الروضة البلدية				
تم نشر إستشارة في الغرض وتمت إحالة الملف إلى السيد مراقب المصاريف العمومية	2018	50.000	تركيز شبكة إعلامية داخلية وكاميرا مراقبة	21
إنتهت الأشغال وبصدد إجراء القبول الوقتي	2018	100.000	تهيئة مناطق خضراء	22
أنجز المشروع وتمت تهيئة حجرات الملابس بملعب بوجمعة الكميبي	2019	200.000	صيانة المنشآت الرياضية	23
في طور الدراسة		300.000	إحداث مقبرة جديدة	24
			تهيئة معلم الكنيسة	25
خلاص القسط الرابع من ثمن عقار المسبح والقسط الثاني من ثمن مقسم سوق بلدي	2021	170.000	إقتناء عقارات	26
تم إصدار طلب عروض لتعيين مكاتب دراسات وتم فتح العروض وبصدد إتمام تقرير تقييم العروض	2021	100.000	الدراسات	27
		10.824.128,000		المجموع

II- المواضيع الإدارية والمالية :**1 - تنقيح قرار مجموع الأعوان:**

عرض السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارية ومتابعة التصرف جناب المجلس مشروع مداولة تتعلق بمراجعة قرار مجموع الأعوان المصادق عليه من طرف المجلس البلدي في دورته العادية الثانية لسنة 2020 المنعقدة بتاريخ 24 جويلية 2020 وذلك لإدخال بعض التنقيحات والتغييرات للأسباب التالية:

- 1-الترفيح في عدد الخطط المفتوحة بالنسبة لرتبة محلل من خطة واحدة (01) إلى خطتين (02) أي بزيادة 01 خطة وذلك إنسجاما مع عدد الأعوان الذين يستجيبون لشروط الترقية إلى هذه الرتبة.**
- 2-التخفيض في عدد الخطط المفتوحة في رتبة واضع برامج من خطتين (02) إلى خطة واحدة (01)**

الخط	عدد الخطط المصادق عليها	الخط المشغولة	الخط الشاغرة أو النقصان	الفارق بالزيادة	العدد النهائي المقترح
محلل عام	00	00	00	-	00
محلل رئيس	00	00	00	-	00
محلل مركزي	00	00	00	-	00
محلل	01	01	00	01+	02
واضع برامج	02	01	01	01-	01
تقني مخبر إعلامية	03	00	03	-	03
المجموع	06	02	04	00	06

- 3-الترفيح في عدد الخطط المفتوحة بالنسبة لرتبة متصرف مساعد من 09 خطط إلى 15 خطة أي بزيادة ستة خطط وذلك في إطار تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 حول إقرار ترقية استثنائية لأعوان المنتمين للسلك الإداري المشترك.**

العدد النهائي المقترح	الفارق بالزيادة أو بالنقصان	الوضعية الحالية			
		الخط	عدد الخطط المشغولة	الخط	عدد الخطط المشغولة
15	+6	06	03	09	متصرف مساعد

4-التخفيض في عدد الخطط المفتوحة بالنسبة لرتبة عون تقني من 17 خطة إلى 06 خط أي بنقصان 11 خطة.

العدد النهائي المقترح	الفارق بالزيادة أو بالنقصان	الوضعية الحالية			
		الخط	عدد الخطط المشغولة	الخط	عدد الخطط المصادق عليها
6	-11	14	03	17	عون تقني

كما بيّن رئيس البلدية أن هذا المقترح المتعلق بتنقيح قرار مجموع الاعوان يندرج في اطار مواكبة تطور الوضعية الإدارية والمهنية للأعوان والعملة عن طريق الترقية من صنف إلى صنف أعلى عن طريق المناظرات والمجلس البلدي الحالي يعمل على:

- تحسين وضعية أعوان وعملة البلدية ويساعدهم على الإرتقاء نحو مراتب أفضل.
- مزيد تأطير أعوان الإدارة وتمكينهم من الآليات الضرورية لممارسة مهامهم في احسن الظروف.
- وأعلم الحاضرين بوجود مقترح من جمعية الصم والبكم لمساعدة اعوان الإستقبال بالبلدية لتلقي تكوين حول كيفية التواصل مع فئة الصم والبكم ومساعدتهم على قضاء حوائجهم بالإدارة البلدية.

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضاء المجلس البلدي (17عضو بنعم) المصادقة على تنقيح قرار مجموع الأعوان بالزيادة والنقصان كما هو مبين أعلاه والتفويض للسيد رئيس البلدية لإعداد قرار في الغرض .

2- مشروع تعديل وكالة الدفوعات:

عرض السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارية ومتابعة التصرف على أنظار المجلس البلدي مشروع تنقيح بعض فصول وكالة الدفوعات وذلك لتغطية بعض النفقات الإجبارية والتي لم يعد مبلغ التسبقة المخصص لها يفي بالغرض نتيجة ارتفاع كلفة بعض المصاريف وتواترها والتي تتعلق أساسا بأتعاب الخبراء واستخراج الأحكام في القضايا التي تكون البلدية طرفا فيها وكذلك ما يتعلق منها بإعداد الأمثلة التي يلجأ إليها خاصة في عمليات تسجيل العقارات أو للإدلاء بها ضمن القضايا المرفوعة.

والمعروض على الجنب كشف تفصيلي في تعديل وكالة الدفوعات :

ع	قسم	باب	فصل	فقرة	ف.ف	بيان الفصل	المبلغ السابق	المبلغ المعدل	الفارق
1	02	00	02201	0007	001	المراسلات الإدارية	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0007	002	نفقات البريد الأخرى	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0008	001	إقتناء معدّات التصرف الإداري	200,000	200,000	0 +
1	02	00	02201	0010	001	الإعتناء بالبناءات	400,000	400,000	0 +
1	02	00	02201	0010	002	تعهد وصيانة وسائل النقل	700,000	700,000	0 +
1	02	00	02201	0010	003	تعهد وصيانة المعدّات والأثاث	200,000	200,000	0 +
1	02	00	02201	0010	004	تعهد وصيانة معدّات خصوصية	150,000	150,000	0 +
1	02	00	02201	0011	000	مصاريف تنظيف المقرّات الإدارية	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0013	000	لوازم المكاتب	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0014	000	المطبوعات	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0015	001	الوثائق المكتوبة	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0019	001	مصاريف اللوازم والمعدّات	200,000	200,000	0 +
1	02	00	02201	0019	003	نفقات الصيانة	100,000	100,000	0 +
1	02	00	02201	0021	001	مصاريف الاستقبالات	150,000	150,000	0 +

0 +	100,000	100,000	نفقات التداوي	001	0030	02201	00	02	1
0 +	100,000	100,000	نفقات الأدوية والمواد الصيدلانية	002	0030	02201	00	02	1
0 +	100,000	100,000	الحفلات العمومية	001	0036	02201	00	02	1
1.400,000 +	2.000,000	600,000	أتعاب واختبار ومصاريف أخرى	001	0038	02201	00	02	1
0 +	600,000	600,000	معاليم التسجيل	000	0039	02201	00	02	1
600,000 +	700,000	100,000	مصاريف إعداد الأمثلة	000	0043	02201	00	02	1
0 +	200,000	200,000	صيانة المنشآت والتجهيزات الرياضية	000	0046	02202	00	02	1
2.000,000+	6.500,000	4.500,000	المبلغ الجملي						

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة من قبل أعضاء المجلس البلدي بأغلبية الحاضرين (13 عضو (ب: نعم) على تعديل قرار وكالة الدفعات بالزيادة بمبلغ 2.000 دينار ليصبح 6.500 دينار عوضا عن 4.500 دينار كما هو مبين أعلاه بالجدول أعلاه واعداد قرار في الغرض والتصويت بـ: لا(4) أعضاء وهم السادة :محمد أنيس بالليل خديجة بالدويهش وفتحية بن الحاج قاسم ورضوان بالذيب.

3- مشروع تحويل اعتماد:

عرض السيد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف على المجلس البلدي مشروع تحويل اعتماد داخل ميزانية البلدية لسنة 2021 وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لإعادة توزيع الاعتمادات المبوبة بالفقرة 80 من الفصل 02201 والمخصصة لتغطية الديون الراجعة للمؤسسات العمومية والخواص حيث تم ترسيم هذه الديون بصورة تقديرية أثناء إعداد الميزانية إلا أنه بانتهاء السنة المالية 2020 تم تحديد هذه الديون بكل دقة إلى جانب بروز ديون لم يتم ترسيمها بالميزانية وخاصة المتعلقة منها بديون الخواص والتي نتجت عن عدم تسوية بعض المزودين لوضعياتهم الجبائية مما أدى إلى عدم إمكانية خلاصهم بانتهاء السنة المالية 2020.

ثانياً: لتسوية النقص الحاصل في الاعتمادات المبوبة بالفصل 03304 الخاص بالمساهمة لفائدة الودادية بعنوان خدمة تذاكر الأكل وقدر هذا النقص 10.275,000 يضاف للاعتماد المبوّب بالفصل المذكور المقدّر بـ90.000,000 والذي تمّ احتسابه أثناء إعداد الميزانية على أساس تواصل فترة الحجر الصحيّ وباحتساب المعادلة التالية : 225 منخرط بالودادية x 50,000 x 8 أشهر في حين أن اللجنة الفنية للتمويل العمومي بالبلدية صادقت في جلستها المنعقدة بتاريخ 12 أفريل 2021 على إسناد مبلغ 100.275,000 بعنوان خدمة تذاكر الأكل لفائدة الأعوان.

وفيما يلي تفصيل لجملة التحويلات:

ع	الفصل	الفقرة	ف ف	البيــــــــــــــــان	المبلغ القديم	الزيادة	التخفيض	المبلغ الجديد
المــــــــــــــــوارد								
مجموع موارد العنوان 1					8 780 000,000			8 780 000,000
مجموع موارد العنوان 2					9 046 546,533			9 046 546,533
مجموع الموارد					17 826 546,533			17 826 546,533
النفــــــــــــــــقات								
1	02201	0002	000	إستهلاك الماء	120.000,000		23.629,023	96.370,977
1	02201	0003	000	إستهلاك الكهرباء والغاز	900.000,000		50.000,000	850.000,000
1	02201	0080	004	متخلدات تجاه الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه	25.000,000		20.914,500	4.085,500
1	02201	0080	005	متخلدات تجاه الديوان الوطني للإتصالات	2.500,000	3.796,931		6.296,931
1	02201	0080	006	متخلدات تجاه المطبعة الرسمية للبلاد التونسية	1.000,000	87,710		1.081,710
1	02201	0080	013	متخلدات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	60.000,000		15.321,131	44.678,869
1	02201	0080	020	متخلدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	10.000,000		2.663,860	7.336,140
1	02201	0080	021	متخلدات تجاه الخواص	5.000,000	98.374,873		103.374,873
جملة الفصل 02201					2.009.880,000	102.253,514	112.528,514	1.999.605,000
1	03304	0001	000	المساهمة لفائدة الودادية بعنوان خدمة تذاكر الأكل للأعوان	90.000,000	10.275,000		100.275,000
جملة الفصل 03304					90.000,000	10.275,000		100.275,000
مجموع نفقات العنوان 1					8.780.000,000	112.528,514	112.528,514	8.780.000,000
مجموع نفقات العنوان 2					9.046.546,533			9.046.546,533
مجموع النفقات					17.826.546,533	112.528,514	112.528,514	17.826.546,533
حوصلــــــــــــــــة								
مجموع موارد العنوان الأول				8.780.000,000	مجموع نفقات العنوان الأول			
					مساهمة موارد ع 1 في نفقات ع 2			

مع العلم وأنه تم مراسلة السيد أمين المال الجهوي بباجة بتاريخ 10 جوان 2021 تحت عدد 1545 لإبداء الرأي في هذا المشروع لتعديل الميزانية البلدية لسنة 2021 وأبدى موافقته ضمن مكتوبه الذي ورد علينا بتاريخ 11 جوان 2021.

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة من قبل أعضاء المجلس البلدي بأغلبية الحاضرين (13 عضو بنعم) مع التصويت بلا (4) أعضاء وهم السادة :محمد أنيس بالليل خديجة بالدويهش، فتحية بن الحاج قاسم ورضوان بالذيب دون التعليل على اسباب الرفض بصفة واضحة على تحويل اعتماد ميزانية البلدية لسنة 2021 بالتنقيص والزيادة كما هو مبين أعلاه بالجدول أعلاه واتمام باقي الإجراءات الإدارية اللازمة في الغرض واعداد قرار في الغرض.

4- المصادقة على ختم الحساب المالي لسنة 2020:

بين رئيس البلدية أنه طبقا لمقتضيات الفصل 194 وما يليه من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية فإن المحاسب البلدي يعد الحساب المالي قبل يوم 5 أفريل من السنة الموالية لسنة التصرف ويحيله إلى رئيس البلدية في الإبان الذي يتولى عرضه على اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف التي تتولى بالإستعانة بالإدارة البلدية إعداد التقرير الإداري السنوي وتحيله الى رئيس البلدية.

ويعرض الحساب المالي طبقا لنفس الفصل على المجلس البلدي للتداول والمصادقة عليه قبل موفى شهر ماي.

ونص الفصل 196 من مجلة الجماعات المحلية في فقرته الأولى على إحالة الحساب المالي وقرار المصادقة عليه وتقرير اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف على أمين المال الجهوي للتأشير عليه في أجل لا يتجاوز 15 يوما.

كما يتولى رئيس الجماعة المحلية إحالة نظير مشهود بمطابقته للأصل من الحساب المالي على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا في أجل لا يتجاوز يوم 31 جويلية.

وحيث قام القابض البلدي (محتسب بلدية باجة) بإعداد القوائم المالية للسنة الفارطة التي تحتوي على الميزانية والموازنة وقائمة الأداء المالي وقائمة مقارنة الميزانية بالمصاريف وقائمة التدفقات المالية والتي أظهرت النتائج التالية وهي:

• مقابيض العنوان الأول:

بيان الموارد	تقديرات الميزانية	المدخيل المحققة	نسبة الإنجاز
المعاليم على العقارات والأنشطة	2.557.500	2.431.379	95 %
مدخيل إشغال الملك العمومي	1.213.500	1.248.265	102.8 %
معاليم الموجبات والرخص الإدارية	641.000	449.261	70 %
مدخيل أملاك البلدية الاعتيادية	444.000	451.210	101.6 %
المدخيل المالية الاعتيادية	2884.000	3.033.190	105 %
جملة مدخيل العنوان الأول	7.740.000	7.613.303	98.36 %

• مصاريف العنوان الأول

بيان المصاريف	تقديرات الميزانية	المدخيل المحققة	نسبة الإنجاز
التأجير العمومي	4.380.158	4.365.677	99.6 %
وسائل المصالح	2.466.308	1.710.127	69.5 %
التدخل العمومي	610.418	513.537	84 %
نفقات تصرف غير موزعة	2.078	0	0 %
فوائد الدين	181.038	181.037	100 %
جملة نفقات العنوان الأول	7.640.000	6.770.378	88.67 %

• مقابيض العنوان الثاني

بيان الموارد	تقديرات الميزانية	المدخيل المحققة	نسبة الإنجاز
جملة مدخيل العنوان الثاني	8.082.737	8.082.737	% 100

• مصاريف العنوان الثاني

بيان النفقات	تقديرات الميزانية	المدخيل المحققة	نسبة الإنجاز
جملة مصاريف العنوان الثاني	8.182.737	1.616.429	% 19.75

وبذلك يمكن تلخيص نتائج الميزانية على النحو التالي:

بيان العنوان	مقابيض الميزانية	نفقات الميزانية	النتيجة (الفائض)
العنوان الأول	7.613.303	6.770.378	742.925
العنوان الثاني	8.082.737	1.616.429	6.466.308
المجموع	15.696.040	8.386.807	7.309.233

وتأسيسا على ما تقدم يعرض على أنظار المجلس البلدي المصادقة على ختم ميزانية سنة 2020 ملخصا على النحو التالي:

- 1- المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية لتصرف 2020 خمسة عشر مليونا وستمائة وستة وتسعون ألفا وأربعون دينارا و784 مليما (15.696.040,784) .
- 2- المبلغ الجملي للنفقات المأذون بدفعها لتصرف 2020 ثمانية ملايين وثلاثمائة وستة وثمانون ألفا وثمانمائة وسبعة دنانير و236 مليما. (8.386.807,236).
- 3- مبلغ الإعتمادات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرح بإلغائها ثمانمائة وتسعة وستون ألف وستمائة وإثنان وعشرون دينارا و 020 مليما (869.622,020)
- 4- مبلغ الإعتمادات الباقية دون استعمال بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني والتي يصرح بإلغائها ستة ملايين وأربعمائة وستة آلاف وثلاثمائة وتسعة وتسعون دينارا و378 مليما. (6.406.399,378)

5- مبلغ الفائض من العنوان الأول الذي يرخص في نقله إلى المال الإحتياطي سبعمائة وإثنان وأربعون ألفا وتسعمائة وخمسة وعشرون دينارا و629 مليما. (742.925,629)

6- مبلغ الفائض من الجزئين 3 و4 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله إلى المال الإحتياطي ستة ملايين وأربعمائة وستة آلاف وثلاثمائة وتسعة وتسعون دينارا و378 مليما. (6.406.399,378)

7- مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله إلى المال الإنتقالي مائة وتسعة وخمسون ألفا وتسعمائة وثمانية دنانير و 541 مليما. (159.908,541)

لذا المعروض على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي التداول في هذا الموضوع والمصادقة عليه.

وعملا بماورد بالفصل 218 (الفقرة 2) من مجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى القانون

الاساسي عدد 29 بتاريخ 09 ماي 2018 والتي جاء فيها (عند مناقشة الحساب المالي للبلدية

ينتخب المجلس البلدي رئيسا للجلسة وفي هذه الحالة يمكن لرئيس البلدية حتى وان لم يعد مباشرة

لوظيفته أن يحضر المناقشات وعليه مغادرة الجلسة عند الإقتراع .) تم انتخاب السيد مجدي البلاقي

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف رئيسا للجلسة خصيصا لمناقشة هذه

النقطة من جدول الأعمال وفتح باب النقاش والحوار الذي كان على النحو التالي :

السيد محمد نجيب الغربي رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة : اقترح تركيز مجموعة من الأكتشاك
بواجهة جامع المزارة على نمط موحد يلتزم به جميع اصحاب الاكتشاك ويساهم في تنمية الموارد البلدية.

السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف : بين أن مداخل

السنة المالية 2020 بالنسبة للبلدية كانت ضعيفة في عدة فصول من الميزانية بسبب تفشي وباء

كورونا وكان لابد من ايجاد حلول أخرى لتنمية هذه المداخل على غرار مداخل الإشهار المتأتية من

الطرق المرقمة التي بقيت دون المأمول والكراءات واشغال الملك العمومي بالإضافة الى ضعف

مداخل الأسواق اليومية والاسبوعية وهو يدعو اللجنة المعنية بتنمية الموارد البلدية الى بذل مجهود

اضافي للبحث عن موارد جديدة وتنمية مداخل الميزانية.

السيد رئيس البلدية : أجاب بأنه في باب البحث عن موارد جديدة لتنمية الميزانية هناك تأخير في

تحصيل موارد الإشهار بالطرق المرقمة بسبب تأخر إدارة التهيز في تحويل هذه الموارد الى البلدية

رغم وضوح المنشور الصادر في الغرض، وبالنسبة للجنة البلدية المحدثة لتنمية الموارد البلدية أكد على

ضرورة تعديلها بعناصر جديدة قادرة على بذل مجهود اضافي لتنمية الموارد البلدية، أما بالنسبة لمقترح احداث اكشاك على نمط موحد بواجهة جامع المزارة فإنه يتعين عرض ذلك على الأطر القانونية للمجلس من لجان ومكتب بلدي لإبداء الرأي فيه ثم يعرض على المجلس البلدي للمصادقة.

واثر ذلك غادر رئيس البلدية قاعة الجلسات وتمت عملية الإقتراع ختم الحساب المالي للسنة 2020 على النحو التالي:

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة من قبل أعضاء المجلس البلدي بأغلبية الحاضرين (13 عضو) بـ(نعم) مقابل (4 أعضاء) بـ(لا) وهم السادة :محمد أنيس بالليل ، خديجة بالدويش وفتحية بن الحاج قاسم ورضوان بالذيب على ختم الحساب المالي للبلدية لسنة 2020 كما هو مبين أعلاه والتفويض للسيد رئيس البلدية لإتمام باقي الإجراءات الإدارية واعداد قرار في الغرض وعرضه على سلطة الإشراف للمصادقة.

بعد أن تم الإقتراع على ختم الحساب المالي لسنة 2020 انظم السيد محمد ياسر الغربي رئيس البلدية مجددا الى الحاضرين وترأس بقية اشغال الجلسة .

5- النظر في إبرام إتفاقية اسناد مساعدات اجتماعية بين بلدية باجة والكاتب العام

للنقابة الأساسية لأعوان بلدية باجة :

عرض السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف على السادة الحضور أنه تبعا لصدور منشور عدد 08 بتاريخ 6 ماي 2021 عن رئيس الحكومة حول تنظيم شروط واجراءات اسناد التمويل العمومي لفائدة وداديات الأعوان بعنوان مساعدات اجتماعية والذي ينص على ضرورة صرف تمويل عمومي لفائدة الأعوان بمناسبة عيد الفطر ، عيد الإضحى والعودة المدرسية بعد إبرام اتفاقية بين البلدية و الهيكل النقابي الممثل لبلدية باجة .

لذا نعرض على جناب أعضاء المجلس البلدي مشروع اتفاقية اسناد مساعدات اجتماعية لإبداء الرأي والمصادقة عليها. علما وأنه سيقع اعتمادها بداية من السنة المالية القادمة (2022).

أما فيما يخص السنة المالية لسنة 2021 فسيقع الإكتفاء بصرف الإعتمادات المبوبة بميزانية البلدية لسنة 2021 والمقدرة بـ: 60 ألف دينار، حيث أكد هذا المنشور على عدم امكانية تجاوز هذه الإعتمادات أو تحويل أو اجراء أي تعديل يخص هذا الفصل، وأن يقع توفير الإعتمادات بعنوان هذه المساعدات على حساب الموارد الذاتية للبلدية .

علما وأنه تم التنسيق مع أمانة مصالح أمانة المال الجهوي بباجة فيما يخص مضمون الإتفاقية والإنعكاس المالي المتوقع بالميزانية البلدية لسنة 2022 والتوازنات المالية للمؤسسة البلدية.

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالإجماع (17 عضو بـ: نعم) على إبرام إتفاقية اسناد مساعدات اجتماعية بين بلدية باجة والكاتب العام للنقابة الأساسية لأعوان بلدية باجة نظرا لتأثير هذه الإتفاقية الإيجابية على تحسين الوضعية الإجتماعية لأعوان البلدية وتأثيرها الإيجابي على تحسين مؤشرات الأداء، هذا ووجه رئيس البلدية الدعوة للحاضرين لحضور حفل توزيع ازياء العملة لسنة 2021 بالملعب البلدي الفرعي لكرة القدم التي سيتم خلاله الإمضاء على هذه الإتفاقية بحضور أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد الجهوي للشغل بباجة.

6- تقييم القرار البلدي المتعلق بالتراخيص الإستثنائية للتزود بالمرافق العمومية :

لقد تداول المجلس البلدي بباجة خلال دورته العادية الأولى لسنة 2020 بتاريخ 14 ماي 2020 في موضوع تزويد المساكن المبنية فوضويا وبدون رخصة بالمرافق العمومية وقد تمت الموافقة على إعتقاد مقاييس موضوعية في دراسة مطالب التزود بالمرافق العمومية زيادة على ضبط معلوم جزافي عن كل عداد تزود بالمرافق العمومية. هذا وقد تم تعيين لجنة فنية مهمتها دراسة مختلف المطالب و البت فيها طبقا للمقاييس المعتمدة من طرف المجلس البلدي، و قد إنطلقت اللجنة الفنية فعليا في

دراسة المطالب غير أنها لاقت عديد الصعوبات و العوائق الفنية في دراسة عدد كبير من الملفات زيادة على الإرتفاع الملحوظ لعدد المطالب إضافة إلى تسجيل بعض الخروقات. وقد إنقسمت آراء أعضاء اللجنة بين من يرغب في مواصلة العمل بهذا الإجراء لتيسير تمكين المتساكنين من مثل هذه الخدمات الحياتية وبين من يرى عكس ذلك ويطلب التوقف النهائي عن إسناد هذه التراخيص الإستثنائية. الأمر الذي فرض اليوم وبعد مرور ما يناهز السنة القيام بتقييم دقيق للنتائج المحققة الإيجابية منها والسلبية بما ينير السبيل أمام المجلس البلدي لإتخاذ القرار الأصوب. وتبعاً لذلك يعرض عليكم تبريراً لكلا الرأيين:

- بالنسبة للرأي الأول المتمسك بمواصلة اعتماد هذه المقاييس: يرتكز هذا الرأي على النتائج الإيجابية التي تحققت وخاصة منها:
- العائدات المالية: ذلك أنه منذ اعتماد هذه المقاييس في دراسة الملفات خلال شهر جوان 2020 وإلى حدود موفي شهر أفريل 2021 تمكنت البلدية من إستخلاص مبلغاً قدره 108.460,000 ديناراً في 11 شهراً بعنوان مداخيل إستغلال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء، زيادة على المداخيل بعنوان الأداء على العقارات ومعلوم الرخصة
- تمت تسوية ما يزيد عن 600 ملف تم تمكينهم من قضاء شؤونهم مما ساهم في تخفيف العبء على المصالح البلدية
- إن الماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي تعتبر من المرافق الحياتية التي لا يمكن الإستغناء عنها، وحيث أن البلدية عاجزة في الوقت الراهن على إزالة هذه البناءات الفوضوية وخاصة المشغولة منها، وحيث أن هذه البناءات تتمتع بالخدمات المسداة من طرف البلدية فإنه يبقى من غير المعقول حرمان المخالفين من هذه المرافق خاصة الذين تكون مخالفتهم قابلة للتسوية حسب رأي المصالح الفنية للبلدية
- بالنسبة للرأي الثاني المعارض لمواصلة إستعمال هذه المقاييس: فإنه يرجع هذه المعارضة إلى الأسباب التالية:
- إن إستعمال هذه المقاييس يشجع على إستفحال ظاهرة البناء الفوضوي وبالتالي فإن عدد الملفات والمطالب لم ينخفض وما زال الضغط مسلط على المصالح البلدية

- إن استعمال هذه المقاييس قد يفتح أبواب الشبهات والمحاباة والخطأ مما سيخرج المصالح البلدية خاصة بعد ما سجلنا عدد من الخروقات في هذا المجال
 - إن تمكين المخالفين من تراخيص إستثنائية للربط بالشبكات العمومية تعتبر حسب رأيهم تسوية نهائية للمخالفات العمرانية المرتكبة
 - إن سلطة الإشراف تعارض توظيف هذا المعلوم الجزافي خاصة وأن عدد كبير من المخالفين يعترضون على خلاص هذا المعلوم عند موافقة اللجنة على تزويدهم
- وتأسيسا على ما تقدم يمكن لكل عضو من أعضاء المجلس إثراء هذا الرأي أو الرأي المخالف والتداول بشأن هذا الموضوع وإتخاذ القرار الأنسب بشأن مواصلة العمل بالمقاييس المعتمدة أو التخلي عنها.

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تم الإتفاق من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين على تأجيل النظر في هذه النقطة من جدول الأعمال الى جلسة أخرى للمجلس البلدي لمزيد الإطلاع على الملف واتخاذ القرار الأنسب.

7-المصادقة على كراس شروط إستلزام المعاليم الموظفة داخل المقابر :

عرض السيد محمد الجبري كاهية مدير الشؤون الإدارية ومكلف بمصلحة العمل الإجتماعي والثقافي أنه حرصا على حسن تنظيم إستغلال المقابر الإسلامية بالمدينة و تنفيذها لمذكرة العمل في الغرض المؤرخة في 02 فيفري 2021 إنكبت الإدارة البلدية بالتعاون و التنسيق مع ثلة من أعضاء المجلس البلدي في إعداد كراس الشروط المتعلقة بإستلزام المعاليم الموظفة داخل المقابر و إقتراح السعر الإفتتاحي المزمع إعتماده في البتة العمومية .

و بعد عقد عديد الجلسات تم التوافق في إعداد كراس الشروط لزمة المقابر الإسلامية كما هو مبين أسفله

كما اقترحت اللجنة إعتماده سعر إفتتاحي قدره 30 ألف دينارا بالنسبة لمقبرة الزلاوي .في إنتظار تهيئة و تنظيم مقبرة المسيد .

ثم استعرض أهم ماورد بكراس الشروط الذي يتكون من 17 فصلا وكذلك عقد اللزمة المتكون من 11 فصل والمرفات مثل وثيقة التعهد والبطاقة الفنية .

ثم فتح باب النقاش :

السيد رضوان بالذيب عضو المجلس البلدي : طالب بتوضيح حول كيفية تحديد المعلوم الموظف داخل المقبرة لعملية الدفن وطريقة خلاصه.

السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف : أوضح أن يمكن الإستأناس بما هو معمول به ببلدية تونس بخصوص طريقة خلاص المعاليم الموظفة داخل المقبرة وهي دفع المعلوم الى القبضة المالية ثم يقع مد المقاول بوصل الخلاص لتقع عملية الدفن أي أن المواطن لايتعامل مع المقاول بل مع البلدية.

السيد سامي المالكي مدير الشؤون الإدارية العامة : بين أن البلدية كانت سابقا تقوم بعملية تنظيف المقبرة بمبلغ قدره 30 ألف دينار وتوفر عملية الحراسة كذلك عملية الدفن.

السيد رئيس البلدية : اقترح التخفيض في السعر الإفتتاحي للزمة وامكانية تكفل أحد الشبان بالعناية بالمقبرة من حيث التنظيف والحراسة.

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تم الإتفاق من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين على تأجيل النظر في هذه النقطة من جدول الأعمال الى جلسة أخرى للمجلس البلدي لعرضه على أنظار لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف للنظر في ضبط المعاليم الموظفة داخل المقبرة وكذلك موضوع حراسة المقبرة وتنظيفها.

8- النظر في وضعية تزويد تقسيم بوزيان بالمرافق العمومية:

تبعاً للمطالب المتكررة لمتساكني تقسيم بوزيان الراغبين في التزود بالمرافق العمومية على إثر تعمدهم إنجاز مساكنهم بدون الحصول على رخص بناء تامة الموجب، وذلك بمناسبة كل دورة تمهيدية إضافة إلى المراسلات الكتابية في الغرض. وتبعاً لذلك تم عقد عديد جلسات العمل مع ممثلين على المتساكنين الذين تمت دعوتهم إلى إتمام أشغال التهيئة للتقسيم حتى يتسنى للبلدية تمكينهم من التراخيص المطلوبة. وللغرض فقد تولى المتساكنين إعداد مثال هندسي والرفالطوبوغرافي لضبط

عدد المقاسم وبيان مالكيها وتم الإتصال بمصالح الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز والديوان الوطني للتطهير لضبط كلفة تمديد الشبكات وقد تولت الشركات الوطنية موافاة البلدية والمتساكنين بالكلفة المطلوبة والمبينة على النحو التالي:

- كلفة تمديد شبكة التطهير = 91.799,642 ديناراً
- كلفة تمديد شبكة الماء الصالح للشرب = 18.677,941 ديناراً
- كلفة تمديد شبكة التيار الكهربائي: توفير مقسم يسمح 20 متر مربع لتركيز محول كهربائي مع تحمل كلفته

وتبعاً لذلك تم عقد جلسة عمل يوم 20 أفريل 2021 مع المتساكنين وبحضور الشركات الوطنية المتدخلة لضبط الطريقة العملية للإنتلاق في عملية التهيئة وحيث أن ممثلي الشركات الوطنية وخاصة ممثل الديوان الوطني للتطهير وممثل الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه دعوا البلدية إلى تمكين المتساكنين من ترخيص في الربط حتى يتسنى لهذه الشركات الإنتلاق فعليا في أشغال تزويد حي البستان بالمرافق العمومية.

وتأسيساً على ما تقدم يعرض على أنظار المجلس الموقر الموافقة على طلب المتساكنين المتعلق بتمكينهم من تراخيص إستثنائية للربط بالمرافق العمومية مع بإعتماد معلوم جزافي يراعي كلفة التهيئة التي يتكبونها

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تم الإتفاق من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين على تأجيل النظر في هذه النقطة من جدول الأعمال الى جلسة أخرى للمجلس البلدي لمزيد الإطلاع على الملف واتخاذ القرار الأنسب.

9- المصادقة على كراس شروط إستلزام المعاليم الموظفة داخل سوق السيارات

المستعملة:

عرض السيد بشير الزايدي رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة أن لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة عملت بالتنسيق والتعاون مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف والإدارة البلدية على إعداد كراس شروط خاص بإستلزام المعاليم المستوجبة داخل سوق بيع

السيارات القديمة المزعم إحداثه بمدينة باجة خلال الفترة القادمة حيث تم عقد العديد من الجلسات ، كما أعلم السادة أعضاء المجلس البلدي أنه تم ضبط هذه الشروط بالإستئناس بالتجارب السابقة خاصة بالتنسيق مع بعض البلديات التي تملك اسواق لبيع السيارات القديمة.

وأضاف أن كراس شروط يتكون من عدد 08 عناوين والمرفقات مبوبة كمايلي:

- العنوان الأول : المقترضيات العامة ويتكون من ثلاث فصول (1-2-3)
- العنوان الثاني : شروط منح اللزمة ويتكون من ثلاث فصول(4-5-6)
- العنوان الثالث : إجراءات الإستلزام ويتكون من ثلاث فصول (7-8-9)
- العنوان الرابع : منح اللزمة والآثار المترتبة عنها ويتكون من تسعة فصول (10-11-12-13-14-15-16-17-18)
- العنوان الخامس : واجبات صاحب اللزمة ويتكون من تسعة فصول (19-20-21-22-23-24-25-26-27)
- العنوان السادس :المسؤولية والتأمين ويتكون من ثلاث فصول (28-27-29)
- العنوان السابع : الضمانات،الفسخ، النزاعات ويتكون من سبعة فصول (30-31-32-33-34-35-36)
- العنوان الثامن : تسليم العقار ويتكون من فصلين (37-38)

أما بالنسبة للمرفقات فتشمل :

1- أنموذج بطاقة الإرشادات الخاصة بالمستلزم

2- أنموذج الإلتزام الممضي والمختوم من صاحب اللزمة

3- أنموذج العرض المالي الممضي من قبل المشارك.

لذا المعروض على أنظار المجلس الموقر الإطلاع على كراس الشروط المذكورة وتحيينها وإثرائها عند اللزوم والمصادقة عليها حتى يتسنى إتمام باقي الإجراءات المستوجبة في الغرض.

ثم تم فتح باب النقاش والحوار حيث كانت التدخلات كمايلي :

السيد كمال الوسلاطي رئيس لجنة الشؤون الإدارية واسداء الخدمات : ثمن فكرة مشروع احداث سوق لبيع السيارات المستعملة بمدينة باجة والتي ستعود بالفائدة على البلدية واعتبر أن الفضاء المخصص لهذه السوق خمسمائة متر مربع بجانب سوق الدواب صغير وغير كاف وكذلك ثمن استلزام هذه السوق.

السيد سامي المالكي مدير الشؤون الإدارية العامة والمكلف بالكتابة العامة للبلدية بالنيابة: أشار الى أن البلدية أعدت برنامج للتهيئة الداخلية والخارجية لسوق الدواب حتى يكون هذا الفضاء صالحا للإستغلال في المستقبل وهو يثمن فكرة احداث سوق أسبوعية لبيع السيارات المستعملة بهذا الفضاء لأنه سيعود بالفائدة على البلدية.

السيد محمد بن يوسف عضو المجلس البلدي : ذكّر أنه كان هناك سوق لبيع السيارات المستعملة بجانب معمل الجليز ولم تتجح التجربة لأسباب عدة منها الموقع بجانب السوق وأسباب تنظيمية .
السيد محمد أنيس بالليل عضو المجلس البلدي : طالب بتوضيحات أكثر حول ماورد بكراس الشروط ومنها خاصة الفصل الرابع حول المشاركين في البتة و طريقة التفاوض المباشر وكذلك ماورد بالفصل الثاني عشر بخصوص الفرق بين الثمن الإفتتاحي والثنم الأعلى المقترح ان كان زهيدا جدا أو مشطا جدا وكذلك ماورد بالفصل الخامس من كراس الشروط حول الوثائق التي يقدمها العارض والتي تم الغاؤها بموجب القانون من شهادة في عدم تخلد ديون بذمة العرض لفائدة الجماعات المحلية أو الدولة وشهادة في السوابق العدلية وشهادة في عدم الإفلاس.

السيد رئيس البلدية: من جهته اقترح تغيير الفصل الأول من كراس الشروط لسوق بيع السيارات ليصبح المكان سوق الدواب ومحيطه وبيّن ان هذه السوق ستساهم في تنشيط الدورة الإقتصادية بالجهة بالإضافة الذي كان مبرمجا احداثه منذ مدة لكن بسبب جائحة كورونا تعطل وبالنسبة لتهيئة فضاء سوق الدواب هناك دراسة مبرمجة للمشروع وسيقع تحيينها لتشمل محيط السوق والمسوخ البلدي وبعد مصادقة المجلس البلدي على مشروع احداث هذه السوق ستعقد جلسة ادارية مع مختلف الأطراف المتدخلة مثل الإتحاد الجهوي للصناعة والتجارة وبقية الأطراف للشروع في استغلاله.

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين على كراس شروط إستلزام المعاليم الموظفة داخل السوق الأسبوعية للسيارات المستعملة بسوق الدواب ومحيطه كما هو مبين أعلاه .

10- النظر في مراجعة ثمن لزمة المعاليم الموظفة داخل السوق الأسبوعية للدواب والحبوب و البقول الجافة:

ذكر رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف أنه تطبيقاً لمقتضيات القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 03 فيفري 1997 و المتعلق بإصدار مجلة الحماية المحلية و الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 و المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات في استخلاصها و تطبيقا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 11 بتاريخ 16 جانفي 2006 المتعلقة بالتصرف المحاسبي للجماعات المحلية و إستنادا إلى أحكام الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية و الذي ينصّ على إجراءات عمليات الطرح،

و على المنشور عدد 16 المؤرخ في 07 أوت 2020 و الرامي إلى الحدّ من التدايعات المالية المترتبة عن التدابير الإستثنائية للتوقي من إنتشار "فيروس كورونا المستجد" على الأسواق و المسالخ البلدية المستلزمة و إلى مكتوب السيد وزير الشؤون المحليّة و البيئية بالنيابة عدد 867 بتاريخ 14 أفريل 2021 حول طرح مبالغ مثقلة بعنوان لزمة السوق الأسبوعية للدواب و الحبوب و البقول الجافة و الذي يحيل الموضوع إلى المجلس البلدي للتداول في مدّة الطرح .

و حيث تمّت مصادقة المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة لسنة 2020 المنعقدة يوم الإربعاء 11 نوفمبر 2020، على مراجعة ثمن لزمات معاليم الأسواق البلدية بطرح ربع ثمن اللّزمات البلدية على حدّ السواء دون إستثناء

و حيث تقدّم مستلزم السوق الاسبوعية للدواب السيّد مالك الهويملّي بعدّة مطالب يلتمس من خلالها النظر في إمكانية طرح مدّة إضافية تتمثّل في مدّة حظر الجولان و منع التنقل بين المدن المقرّرة من طرف رئاسة الحكومة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2020 ، مؤيّدًا مطالبه بعدّة محاضر معاينة من طرف العدل منفذ هيكل الماجري بداية من شهر أكتوبر 2020 و التي تؤكد توقف نشاط السوق عن النشاط ممّا تسبّب له في خسائر مادية.

و حيث توصّلت لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2021 إلى إقتراح طرح المبلغ المستوجب خلال الفترة التي أقرّ بها رئيس الحكومة حظر الجولان و منع التنقل بين المدن خلال الثلاثية الرابعة من سنة، 2020 والمقدّرة بشهر من مدّة اللّزمة أي بحساب 62.500 د.

و بذلك يصبح مبلغ لزمة السوق الاسبوعية للدواب و الحبوب و البقول الجافة كما يلي:

المبلغ الأصلي للزمة السوق	المبلغ المطروح خلال دورة نوفمبر 2020	المبلغ المزمع طرحه خلال هذه الدورة	المبلغ المحيّن للزمة بعد الطرح
750.000 د	187.500 د	62.500 د	500.000 د

وبناء على ما تقدّم من معطيات ، نعرض على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي المصادقة على مدّة الطرح الإضافية المذكورة و ابرام عقد تكميلي طبقا لقرار المجلس البلدي.

السيد بشير الزايدي رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والجوكمة المفتوحة : أوضح أن المستلزم الحالي لسوق الدواب يطالب بتمكينه طرح فترات اضافية نظرا للأضرار التي لحقته بسبب غلق الاسواق خوفا من تفشي وباء كورونا على غرار ما فعلته بلديات أخرى معه والتي ساعدته في الخلاص.وهو يعتبر أن مدة الوباء طالت والمجلس البلدي أمام خيارين إما التتقيص له حسب الإثباتات التي يقدمها أو يقع رفض مطلبه بخصوص تمتيعه بتخفيض لمدة أخرى بعد أن وقع تمتيعه بتخفيض سابق.

السيد كمال الوسلاطي رئيس لجنة الشؤون الإدارية واسداء الخدمات: بيّن أن كراس الشروط لا يوجد به فصل ينص على مراجعة مبلغ اللزمة إلا في حالة قوة القاهرة وحسب المبادئ العامة نفس الطرق يقع اعتمادها في مراجعة ثمن اللزمة ومايعوزنا في هذه الحالة هو المؤيدات بخصوص حالة القوة القاهرة التي سيقع على أساسها مراجعة اللزمة أي لا يوجد لدى المجلس كيفية تقدير حجم الضرر.

السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف: اقترح التثبيت مع البلديات الأخرى حول الإجراءات التي اتخذتها بهذا الخصوص ثم اتخاذ القرار المناسب.

السيد رئيس البلدية : ذكر أن المستلزم طالب بأكثر من ذلك وهو فسخ اللزمة نظرا للضرر الحاصل له خلال فترة حضر الجولان من الساعة العاشرة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا في حين أنه في الأيام العادية يقع فتح السوق بداية من الساعة الواحدة صباحا، واقترح أن يقع الإستئناس بمقررته البلديات الأخرى في هذه الحالة مع توسيع الإستشارات ثم يقع اتخاذ قرار في الغرض في الدورة القادمة للمجلس البلدي .

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة اتفق الحاضرون على تأجيل النظر في مطلب مستلزم السوق الأسبوعية للدواب و الحبوب و البقول الجافة بخصوص مراجعة ثمن لزمة المعاليم الموظفة داخل هذه السوق بعنوان سنة 2020 للمرة الثانية الى دورة المجلس البلدي المقبلة مع توسيع الإستشارات والإستئناس باماتم اتخاذه بالبلديات الاخرى من اجراءات بهذا الخصوص.

11-النظر في إقرار طريقة إستلزام فضاء المسبح البلدي على إثر 03 طلبات عروض

بالظروف المغلقة بدون تقديم أية مشاركات:

عرض السيد مجدي البلاقي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف على أنظار المجلس البلدي أنه بعد أن تمت المصادقة على كراس شروط إستلزام فضاء المسبح البلدي بتاريخ 11 نوفمبر 2020 من طرف المجلس البلدي خلال دورته العادية الثالثة لسنة 2020 و التي تمّ خلالها تحيين :

- مدّة الإستلزام من 10 إلى 20 سنة

- السعر الإفتتاحي للزمة من 30 إلى 40 ألف دينار

- التخفيض في نسبة الزيادة السنوية من 10 % إلى 5 % سنويا

و حيث تمّ الإعلان عن طلب عروض بالظروف المغلقة بمختلف وسائل النشر لاستلزام هذا الفضاء في 03 مناسبات و هي كالاتي:

- يوم 2021/01/28 ، يوم 2021/03/03 و يوم 2021/04/01

و حيث أنه لم ترد علينا أية عروض في الغرض، نعرض على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي للتداول والمصادقة في إقرار طريقة الإستلزام التي سيقع اعتمادها في المراحل القادمة .

علما وأن التوصيات الصادرة بالدليل الخاص بالتصرف في الملك البلدي الذي تم اعداده من

طرف الهيئة العامة للإستشراف ومرافقة المسار اللامركزي بوزارة الشؤون المحلية والبيئة لسنة

2019 ينص في العنوان الثاني الخاص بشروط منح الزمة (الفصل 4)، أنه يمكن للبلدية اللجوء

إلى صيغة التفاوض المباشر إذا كانت النتائج المحققة والمترتبة عن اعتماد إحدى الصيغتين وهما :

- صيغة طلب العروض المتبوع بمزايدة (بتة)

- صيغة طلب العروض المتبوع بتقييم

وهو حال بلدية باجة حيث تم الإعتماد على صيغة طلب العروض بالظروف المغلقة .

كما تجدر الإشارة إلى أنه إذا تم الإتفاق على اللجوء إلى صيغة التفاوض المباشر (المراكنة) فإن البلدية مطالبة بتوجيه الدعوة إلى أكثر من مستلزم والتأكد قبل الإنطلاق في التفاوض بأنه لايتخذ بذمتهم ديون لفائدة الدولة أو البلدية .

السيد كمال الوسلاطي رئيس لجنة الشؤون الإدارية واسداء الخدمات : بين أنه بخصوص صيغة التفاوض المباشر المقترحة يلاحظ أنه تم غض النظر عن طريقة تم اقرارها بمجلة الجماعات المحلية التي وقع التنصيص فيها بالفصول 80 و81 على طريقة الإستغلال المباشر وهي الطريقة المثلى حسب رأيه أي التسيير المباشر لهذا المرفق رغم أن هذه الطريقة يمكن أن تكون مكلفة وغير مريحة للبلدية إلا أن استغلال هذا المرفق يدخل في صميم صلاحيات البلدية ولاستغلاله حاليا يجب تهيئته أولا علما وأن الميزانية غير مرصود بها اعتمادات لذلك وهو يقترح تفادي طريقة التفاوض المباشر وهو مع تهيئة هذا الفضاء واستغلاله مباشرة من البلدية ويقترح دعوة المؤسسات بالجهة والشركات للمساهمة في تهيئته واستغلاله مباشرة من البلدية.

السيد رضوان الذيب عضو المجلس البلدي : ذكر أن المسبح البلدي غير مهياً وجميع المنشآت به غير وظيفية ويتطلب عمليات صيانة وهو غير قابل للإستغلال حاليا ولذلك لم يتقدم أي مستلزم لتسوغه وهو يقترح تهيئة هذا الفضاء أولا برصد اعتمادات بالميزانية وحتى عقد شراكات مع عدة أطراف لجلب استثمارات لهذا المرفق عوض الإلتجاء لطريقة التفاوض المباشر لاستغلاله.

السيد بشير الزايدي رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة : اعتبر أنه منذ البداية كان يتصور أنه سيقع اللجوء الى طريقة التفاوض المباشر لأن الطريقة التي تم اعتمادها لتسويغ هذا المرفق كانت خاطئة وأمام هذا الأمر اصبح المجلس البلدي متهم بتعطيل هذا المرفق وأصبحنا ملتجئين إلى طريقة المراكنة لأننا أمام الأمر المقضي.

السيد محمد نجيب الغربي رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة: بين أن هذا المرفق أصبح عقدة للمجلس البلدي مادام مازال مغلقا لأننا فشلنا في جميع البتات التي تم تنظيمها بسبب الشروط المجحفة

التي تم وضعها بكراس الشروط وبالتالي لابد من قراءة صحيحة للوضعية وهو مع طريقة التفاوض المباشر لتسوية هذا المرفق .

السيد رئيس البلدية : أوضح أن البلدية قامت باتباع جميع المراحل القانونية اللازمة لاستلام هذا المرفق وهو مع فكرة عقد شراكة مع ممولين لتهيئة هذا المرفق ويقترح احدث لجنة موسعة لدراسة هذا الموضوع ويحبذ فكرة شراكة مع ممول أجنبي لانجاز هذا المشروع .

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالأغلبية (15 عضو) بـ (نعم) واعتراض عضوين (السيد كمال الوسلاطي والسيد محسن خضر) على اعتماد صيغة التفاوض المباشر (المراكنة) لاستلام فضاء المسبح البلدي مع الضمانات القانونية بحضور لجنة موسعة وعرض نتائج عملية التثبيت على المجلس البلدي للإعلام.

12- الإعلام بقبول هبة:

ذكر رئيس البلدية أنه سبق أن تم إعلام المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة لسنة 2020 المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر 2020 بابرام اتفاقية مبدئية بين بلدية باجة في شخص ممثلها القانوني رئيس البلدية محمد ياسر الغربي والسيد عماد بن المهدي الشابي من متساكني منطقة قصر مزوار حول موافقته على تقديم هبة لفائدة بلدية باجة تتمثل في قطعة أرض تمسح 150 م² لانجاز بئر عميقة لتجميع المياه المستعملة في اطار مشروع تهذيب قصر مزوار بباجة الشمالية المدرج ضمن برنامج تهذيب الاحياء السكنية الجيل الأول.

ولتجسيم هذه الإتفاقية نعم أعضاء المجلس البلدي أنه تم ابرام عقد هبة بتاريخ 25 ماي 2021 من طرف أحد عدول الإشهاد وتم تسجيله بالقباضة المالية بتاريخ 7 جوان 2021، واعلام وكالة التهذيب والتجديد العمراني بها لإتمام باقي الاجراءات اللازمة لاعطاء الإذن للمقاولة ببداية الأشغال.

وفي هذا الإطار لابد أن نتوجه بالشكر الجزيل لمجلسا وإدارة لهذا المواطن على هذه المبادرة الحضارية التي ساهمت في تذليل كل الصعوبات الخاصة بهذا المشروع حيث من المؤمل أن تنطلق الأشغال في النصف الثاني من شهر جوان حسب افادة ممثل الوكالة بباجة .

قرار المجلس :

وبعد النقاش والمداولة وافق أعضاء المجلس البلدي بالإجماع (17 عضو) على قبول هبة تتمثل في قطعة أرض تمسح 150 م² من المواطن عماد بن المهدي الشابي من متساكني منطقة قصر مزوار لفائدة بلدية باجة وذلك لانجاز بئر عميقة لتجميع المياه المستعملة في اطار مشروع تهذيب قصر مزوار بباجة الشمالية المدرج ضمن برنامج تهذيب الاحياء السكنية الجيل الأول متوجهين له بالشكر على هذه المبادرة التي بفضلها تم تذليل الصعوبات التي أعاقت انطلاق هذا المشروع وتم إعطاء الإذن الإداري للمقاول المكلف بالأشغال حيث ستنتطق خلال النصف الثاني من شهر جوان 2021.

هذا ورفعت الجلسة في حدود الساعة السابعة وخمسة وأربعون دقيقة مساء .

باجة في :

رئيس البلدية